بسط السيادة عليها من قبل جمهورية تركيا سنة 1983، وتم تعميرها بالسكان الأتراك لكن غير معترف بها إلا من تركيا فقط[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول لها إقليم، عاصمة وحكومة وإدارة وجيش وعلم، ولكن غير معترف بها من طرف أي كان، ومثال ذلك الصومال البريطانية سابقا والتي انفصلت عن الصومال في 1991، كما أن هناك دول معترف بها دوليا ولديها مقعد في الأمم المتحدة كعضو ملاحظ، لكنها لا توجد في الواقع على الخرائط، مثل فلسطين والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، فالأولى عضو في منظمة اليونسكو وكذا جامعة الدول العربية، والثانية عضو في منظمة الوحدة الإفريقية لكن لا نجد لهما أثر في الواقع بالنسبة للخرائط.

فهل يحتكم إذن الجغرافي إلى التسوية القانونية لتوظيف الدول في الخرائط؟، أم إلى البناء الإقليمي والحدود في الميدان؟!

في الحقيقة منظمة الأمم المتحدة قدمت الإجابة عن هذا السؤال في سبتمبر 2002، حين حددت النسيج الدولي العالمي بعضوية 191 دولة، وإذا أضفنا الفاتيكان وفلسطين كعضو ملاحظ في ONU، وكذا مونتنيغرو (الجبل الأسود)، المستقلة في 21 ماي 2006، مع تايوان يصبح العدد 195 دولة كعدد يحتكم إليه الجغرافي[2] .

مقياس إقليم الدولة: **La morphométrie territoriale**: ونقصد به الصفات المعتمدة لتحديد إقليم الدولة، إما من حيث المساحة أو من حيث الشكل.

1. فبالنسبة لمساحة الدول نجد 195 دولة تتقاسم مساحة العالم بصفة متفاوتة، ما يقدم لنا نسيج سياسي وجغرافي دولي غير متكافئ، إذ نجد دول كبيرة المساحة وأخرى صغيرة بل أحيانا مجهرية.

وفي العموم فإن متوسط مساحة الدول هو 699500كلم^2، وفقط نجد 39 دولة تتجاوز مساحتها هذا المتوسط[3].

[1] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 31.

[2] -IBID, page 33.

[3] -IBIDEM , Op.cit, p 35.

فمثلا بالنسبة للدول الكبيرة، وبالرغم من تفكك الإتحاد السوفياتي في 1991، باعتباره أكبر دولة طوال فترة القرن 20 بـ 20 مليون كلم^2، فإن دولة روسيا الفيدرالية تبقى أكبر دولة في العالم حاليا بـ 17.07 مليون كلم^2.

* أما ما بين 10 إلى 5 مليون كلم^2؛ نجد كندا بـ9.97 كلم^2، ثم الصين بـ9.60 كلم مربع، والو.م.إ بـ9.36 كلم مربع، البرازيل بـ8.51 كلم^2 وأستراليا بـ 7.70 كلم^2، وفي مجموع هذه الدول مع روسيا تمثل 3% من مساحة العالم أي: ما يعادل 62.2 مليون كلم^2، ونجد الدول ذات المساحة المتوسطية عددها 76، بمساحة تتراوح بين 50 ألف إلى 500.000 كلم مربع[1].

* وبالنسبة للدول الصغيرة عددها 68 بمساحة أقل من 50 ألف كلم^2، كسلوفاكيا والدانمارك بـ 43 ألف كلم^2، إسرائيل 21 ألف كلم^2، لبنان بـ 10.4 ألف كلم^2 وقطر بـ 11.4 ألف كلم^2 ...الخ.

في حين هناك دول مجهرية مساحتها أقل من 1000 كلم^2، مثل الدومنيك 751كلم^2 والبحرين 678 كلم2، سينغافورة بـ 6.20 كلم^2 والسيشل بـ 453 كلم^2، مالطا 316 كلم^2 ومالديف 298كلم مربع، ومارشال (جزر) بـ 181 كلم^2 ونورو Nouru (الجزيرة) بـ 21 كلم مربع، موناكو بـ 2 كلم مربع والفاتيكان بـ 0.44 كلم مربع^2.

2. من حيث الشكل: الحديث عن شكل أقاليم الدول طور من قبل فردريك راتزل، وربما أصبح تقسيما قاصرا بسبب التحولات التي يعيشها العالم اليوم في التكنولوجيا ووسائل الاتصال والنقل الحديثة التي أصبح ممكن معها تغيير شكل الدول، وإجمالا هناك أربعة أشكال للدولة هي الدول المدمجة والمتجانسة، الدول ذات الشكل الزائد أو الإضافي، الشكل الممدد وكذا الشكل المجزّأ، ويمكن توضيحها كما يلي: [3]

G **الدول المدمجة والمتجانسة الشكل La forme Compacte**: هي الدول البسيطة والمنسجمة والتي يمكن استغلال مساحة أكبر من أراضيها بسهولة تامة وبأقل التكاليف، سواء من حيث النقل كربط الحدود بعضها ببعض أو بالمركز، أو من حيث الاستغلال لمساحات أقاليمها كفرنسا، بولونيا، أنغولا...الخ.

[1] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 36.

[2] -IBID, page 36.

[3] -Ibidem, page 36.

G **الدول ذات شكل زائد أو إضافي La forme appendiculaire**: هي دول عرفت دمج إضافة أراضي وأقاليم لإقليم مركز الدولة، حتى يسهل الربط بينها وبين هذه الأقاليم، وهي الفكرة التي جاء بها الجيوبولتيكيون الألمان في إطار تجسيد فكرة "المجال الحيوي".

وممكن تكون هذه الإضافة بالزيادة أو بالنقصان كما هو الأمر بالنسبة لأقاليم تيرول النمساوية Tyrol autrichien، التي أدمجت بتراجع نحو الأرض المركزية للنمسا، بعد أن قسمت في 1918 بين النمسا وإيطاليا، حيث احتفظت بعاصمتها إينزبروك Innsbruck، أنظر إلى الخارطة رقم 01.

خارطة رقم 01 تبين موقع تيرول النمساوية

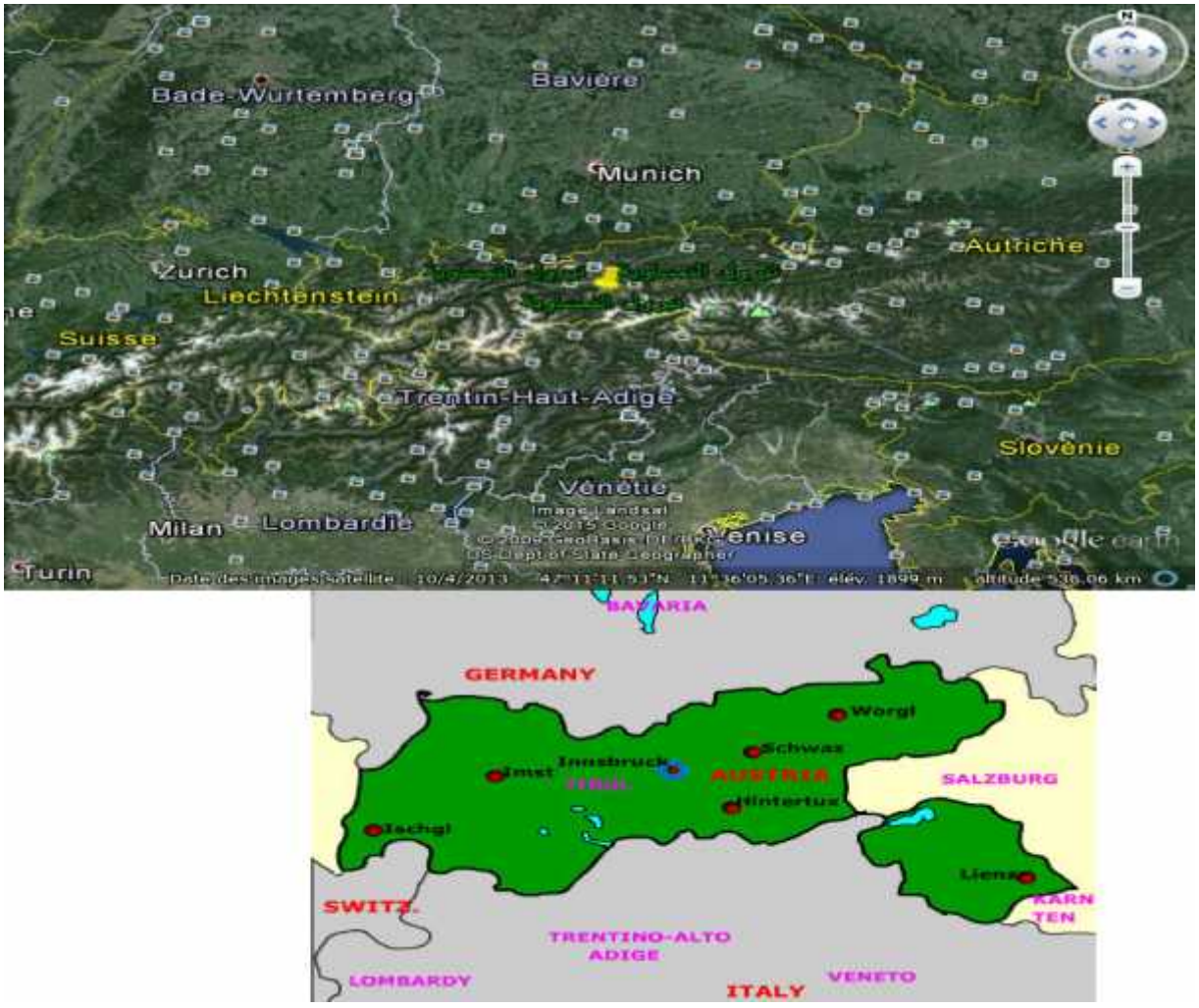

source : https://www.google.dz/search?q =تيرول+النمساوية& Biw. 02/01/2016, 11h15

كما نجد كبريفي النمبية La Bande de Caprivien Namibie التي سميت من طرف المستشار الألماني ليون فون كبريفي Leon Von Caprivi، أنها أرض تنحدر بين أنغولا وبوتسوانا، زامبيا وإلى حد ما زيمبابوي، وتشتهر بنهريها الزمبيزي وكوندو، التي تقطع الأراضي النامبية نحو الشرق باتجاه جنوب إفريقيا، أنظر الخارطة رقم 02.

خارطة رقم 02 تبين موقع كبريفي النمبية

source:(https://fr.wikipedia.org/wiki/Caprivi_(r%C3%A9gion.02/01/2016,11h50.

- **الدول ذات الشكل الممدد: La forme étirée**: و هي الدول التي تمدد باتجاه خطوط العرض كالنيبال و غامبيا، أو الدول التي تمدد باتجاه خطوط الطول كالشيلي، إيطاليا، النرويج في أوربا، البنين، الطوغو أو ملاوي في إفريقيا و اللاووس في آسيا.
- **الدول ذات الشكل المجزأ Les Territoires morcelés**: هي الدول التي بها أقاليم مجزئة و متباعدة وأحيانا متقاربة من حيث المساحة، لكن في العموم نجد فيها أو نميز فيها جزء أو إقليم رئيسي ملحق بأقاليم مجزَّئة ومتباعدة، وهذه الأقاليم المعزولة والتي تحيطها دول أخرى، لا تكون تابعة لهذه

الدول المحيطة، وإنما تابعة لسيادة الدولة المالكة أو الرئيسة. ومثال ذلك: جزر آلاسكا التي تعد أكبر الأقاليم عزلة في العالم بمساحة 1518000 كلم2 بنسبة 16.2% من الأراضي الأمريكية، ولكن بها فقط 0.2% من السكان الأمريكيين.

وفي آسيا بجوار اندونيسيا نجد سلطنة بروني Soltanat ou Darussalam Brunie، (أنظر الخارطة رقم 03)، حيث تتشكل من منطقتين مجزَّئتين، الأولى هي ديراح Daerah على الشرق من منطقة تومبورونغ Temburong بمساحة 1304 كلم مربع، أي: 22.6% من مساحة سلطنة بروني 5770 كلم مربع، والتي عزلت عن الجزء الأكبر من السلطنة بممر لونبونغ limbang، الذي يقع في الدولة الفيدرالية الماليزية[1].

خارطة رقم 03 تبين موقع سلطنة بروني مابين اندونيسيا وماليزيا

Source : http:// www.worldatlas. com/webimage/countrys/asia/bn.htm.02/01/2016,12h20.

وتجدر الإشارة إلى أن مقياس الدولة حسب المساحة أو الشكل غير مطلق ونهائي، فهناك من يعتمد معايير أخرى لقياس إقليم وقوة الدولة، حيث حدد جوستد SJosted لذلك عنصري إجمالي الإنتاج المحلي واستهلاك الطاقة. أما الباحث جيرمان German ، فقد وضع عوامل أخرى لقياس قوة وإقليم الدولة وهي: الاقتصاد

[1] -Stéphane Rosière, Op.cit, pp 36-39.

القومي الذي يشمل الموارد الزراعية والمعدنية والصناعية والمواد الخام، وكذا المساحة من جهة أخرى والسكان والقوة العسكرية[1].

ب. الأقاليم تحت وفوق قومية Les territoires infra et supraétatiques :

إن الدولة ليست هي العنصر الوحيد الذي يشكل النسيج الدولي العالمي، فالجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا المعاصرة تهتم بدراسة مستويات جديدة للسلطة تنافس الدولة، وهي المناطق أو الدوائر كعنصر أو مستوى أقل من الدولة، وكذا المنظمات الدولية الحكومية عبر أو فوق قومية.

1. **بالنسبة للأقاليم تحت قومية (أقل من الدولة)** : فهي تتشكل من العناصر نفسها التي تشكل الدولة، لكنها تتميز بطابعها الإداري وهي تعود في نشأتها إلى الدولة منذ بدأت تقوم بعملية تنظيم شؤون مجالها الداخلي الذي تبسط عليها سيادتها.

وهذه الأقاليم قد تنشأ على أساس الحجم أو الدور، فمثلا على أساس الحجم نجد الإقليم من الدرجة الأولى يتمثل في الوزارة مثلما هو موجود في الجزائر، ثم الولاية ثم البلدية، وفي فرنسا نجد المناطق أو النواحي ثم المقاطعات ثم البلديات، كما نجد الأقاليم داخل الدولة تقسم على أساس الدور، كوزارة الصناعة، السياحة، التعليم العالي والبحث العلمي، الدفاع، الخارجية...الخ. [2]

2. **بالنسبة للأقاليم فوق القومية Les territoires supraétatiques** : هذه الأقاليم تمثل خصوصية العام المعاصر وهي منظمات دولية، ومكون جديد للفضاء السياسي العالمي بالنسبة لدارس الجغرافيا السياسية، وتنشأ هذه المنظمات (OIG) بناءًا على اتفاقيات توقعها الدول، ونجد عددها يزيد عن 300 منظمة منها 230 منظمة ذات بعد إقليمي و 80 منها ذات بعد عالمي كمنظمة الأمم المتحدة والفيفا...الخ.

وللتمييز بينهما يستخدم معيار التمثيل، بحيث أن الأولى تتشكل من دول على أساس ارتباط جغرافي أو ديني أو لغوي أو اقتصادي...الخ، كمنظمة دول الأوبك أو جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية أو

[1]- د. نعيم الظاهر: المرجع السابق، ص ص 210-211.

[2] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 40.

منظمة سيداو (أنظر إلى الخارطة رقم 04)، أما المنظمات الحكومية الدولية فهي تجمع معظم دول العالم، وتلعب دور هام في مسار العولمة، كالأمم المتحدة، اليونسكو...الخ[1].

خارطة رقم 04 تبين التوزيع الجغرافي للمنظمات الدولية الإقليمية والعالمية

ج. **الفضاءات الإجتماعية الثقافية Les aires Socioculturelles**: ففي أي إقليم نجد مجموعة من الأفراد يسكنون ويمثلون صفات عددية (العدد، الكثافة، الحركية، النمو الديمغرافي) وصفات أو ميزات نوعية (اللغة، الدين، الثقافة، مستوى المعيشة) فكلمة فضاء اجتماعي ثقافي تعني خصيصا الميزات النوعية للشعوب. ولهذا قد نجد في إقليم واحد شعب داخل حدود دولة واحدة . ولكن تفرق بينه حدود اجتماعية وثقافية تعطينا في الأخير عدة شعوب داخل إقليم واحد.

ونشير إلى أن هذه الفضاءات لم يشر إليها راتزل في كتاباته وإنما اهتم فقط بالدولة، لكنها أصبحت اليوم من صميم موضوعات الجيوبولتيك، خاصة بعد طرح مقاربة صامويل هنتغتون سنة 1997 في ما يسمى بـ"صدام الحضارات"Choc des civilisations.

وأول من تبنى دراسة لهذه الفضاءات الاجتماعية الثقافية هو كنافو Cnafou عام 1997 من خلال مقاربة ديمغرافية، في حين نجد معظم الجغرافيين و الدراسات البشرية منذ سنين لا تهتم إلا بالصفات العددية لهذه الفضاءات لأنها أكثر استخدام وأسهل[2] وهذه الفضاءات قد نجدها في شكل مهني كالنقابات واتحادات العمال، الفلاحين ...الخ. وقد نجدها في شكل ديني من خلال وجود معتقد واحد كمسلم، مسيحي وبوذي...الخ، وقد نجدها في شكل أيديولوجي كاشتراكي، شيوعي أو رأسمالي...الخ.

وحتى في شكل فكري إعلامي مثل ما يوجد الآن من فضاءات للتواصل الاجتماعي كالفايسبوك، التويتر...الخ.

[1] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 67.

[2] - IBID, p 76.

II. **الحدود السياسية**: الحدود هي الخطوط التي ترسم أقاليم الدول أو حدود الأقاليم الإدارية داخل الدولة الواحدة، أو حتى تلك التي تميز بين قبائل في الدولة الواحدة لأغراض سياسية، مثل الفضاءات الاجتماعية الثقافية، ومصطلح الحدود استخدم في خضم الحروب كما رأينا من قبل الألمان.

و الحدود قد تكون دولية وهي تعني القطيعة نوعا ما مع الجيوبولتيكا أي: أنها تنقص من سيادة الدول. وقد تكون إدارية داخل الدول أو خاصة بالمنظمات الحكومية ذات البعد الإقليمي أو خاصة بالفضاءات الاجتماعية الثقافية.

أ. **الحدود الدولية**: **Les frontières internationales**: هي الحدود التي تفصل بين دولتين أو أكثر، وهذه الحدود قد تكون أرضية وهي موجودة لدى كل الدول، وهي تختلف من حيث طبيعتها ومساحتها وموقعها، كما أن هذه الحدود قد تكون عبارة عن خطوط تماس بين عدة دول والدولة الواحدة، وقد تكون موجودة بالنسبة للدول التي تطل على البحر بنسبة معينة، فتكون لديها إقليم بحري والذي حددتها اتفاقية مونتغباي لقانون البحار سنة 1982 بـ 12 ميل بحري، كما يمكن أن تكون هذه الحدود جوية وفقا لما حددته اتفاقية شيكاغو لتنظيم الملاحة الجوية، وهي خطوط عمودية مقارنة بالأرض والبحر لغاية السماء المفتوح.

ويلاحظ أن كل هذه الحدود تعطي للدولة قيمة في التمثيل من خلال رموز وسلوكيات معينة، كوضع العلم في السفارات والقنصليات، ملصقات أو لوحات الترقيم على السيارات، التحديد لصفة الدولة في جوازات السفر...الخ. وهذه الحدود قد ترسم سلميا بناءا على اتفاقية، أو من خلال استفتاء كالذي نظم مؤخرا من قبل بريطانيا في ايرلندا الشمالية، كما قد ترسم عسكريا أثناء النزاعات و الحروب.

ب. **الحدود الإدارية وحدود المنظمات الإقليمية والفضاءات الاجتماعية والثقافية**: في هذا النوع نجد الحدود الداخلية أو الإدارية، والحدود الخارجية بالنسبة للمنظمات الدولية الإقليمية والحدود الاجتماعية الثقافية.

1. **بالنسبة للحدود الادارية**: هي الحدود التي يتم تشكيلها إداريا والتي تقسم كل إقليم الدولة، وقد تسمى مقاطعات أو نواحي...الخ، وهي مهمة لأنها أحيانا قد تكون مصدر لرهانات ومشاكل جيوبولتيكية

أساسية للدول، وفي العموم فإن أهميتها ترجع إلى الدور الإستراتيجي المتنوع الذي تقوم به، حيث قد تتكفل بانشغالات المواطنين على مستوى النواحي أو البلديات أي: المستوى المحلي، كما أنها مهمة لقدرتها على البقاء و التحمل مثلها مثل الحدود الدولية.

ونجد ثلاثة أنواع من الحدود الإدارية:

- الحدود الإدارية في الدول الكونفدرالية أو الفدرالية أين تحتفظ الأقاليم بتشريعات خاصة بها لتسيير شؤونها المالية والاقتصادية، الإدارية والاجتماعية، ما عدا القضايا العسكرية والدستورية فهي تكون تابعة للسلطة المركزية، كما هو الشأن بالنسبة للو.م.إ.
- الحدود ذات الوضع الخاص وعادة ما تنشأ لخلل جغرافي كأن تفصلها سلسلة جبلية أو طول المسافة...الخ، فتكون لديها سلطة في تسيير شؤونها مع التبعية للمركز، مثل الولايات المنتدبة التي استحدثت في الجنوب الجزائري مؤخرا كولاية عين صالح بهدف تقريب المواطن من الإدارة.
- الحدود الإدارية التي تنشا في الدول المركزية ولكن لا تعني إطلاقا انفصال جغرافي مع الحدود الأخرى، وإنما إنشاؤها يعود لدور الأقطاب السياسية بهدف التحكم في تسيير شؤون الدولة (كالعواصم مثل العاصمة الجزائرية مثلا تكون الولايات تابعة لها ولكن ليست قطيعة جغرافية).

2. **حدود المنظمات الدولية الإقليمية (OIG)**: هي تلك الحدود الخارجية للمنظمات الدولية ذات البعد الإقليمي، وعادة ما يتم تحديدها على أساس جغرافي من خلال نقاط التماس التي تربط الدول الأعضاء من غير الأعضاء في المنظمة، كجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي...، وقد تنشأ على أساس المصلحة التي تجمع أعضاء المنظمة، كأن تكون اقتصادية كمنظمة الأوبك ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، حيث نلاحظ تباعد جغرافي لأعضائها لكنها متقاربة من حيث المصالح.
3. **الحدود الاجتماعية والثقافية**: هي عبارة عن إنقطاعات أو إنفصالات بين الأقاليم على أسس اقتصادية أو اثنية، كأن يكون فضاء متفوق تجاريا واقتصاديا أو حتى مهنيا (الفلاحين)، مهندسين ...الخ، فتطرح مسالة الانفصال أو يكون فيه اختلاف في اللغة، العادات والدين...الخ.

III. **الأقطاب السياسية**: يقصد بالقطب السياسي العواصم التي تلعب دورا في التحكم وبناء أقاليم الدول السياسية، كما أن كلمة القطب السياسي تعني ظواهر متعددة، بحيث قد نجد عواصم مغايرة لتلك التي تكون مصدر قرارات مركزية، ففي الواقع قد يكون لها دور سياسي، اقتصادي، أو تكون عبارة عن مؤسسات عليا في الدولة، كما قد تكون أقطاب ثقافية، روحية، ورمزية.

فالأقطاب ذات بعد معقد مثلها مثل الحدود وذلك من حيث الدور الوظيفي الذي تلعبه، أو الرمزي لقيمتها التمثيلية والإستراتيجية كرهانات كبرى للدول، ويمكن أن تنشأ هذه الأقطاب من رحم قيام الأقاليم السياسية للدول، أو أن إنشاء هذه الأقطاب هو الذي يمنحنا فيما بعد فرصة إنشاء أقاليم سياسية، فمثلا قيام دولة اسبانيا ولد لنا العاصمة مدريد، وكذا بولونيا بالنسبة للعاصمة فرصوفيا، في حين أدى إنشاء العاصمة بيونس أيرس لقيام دولة الأرجنتين[1].

أ. **أولا العواصم**: العاصمة نظريا هي المدينة التي تجمع مراكز القرار السياسي للدولة سواء الحكومة، مجالس أو وزارات وكذا هيئتها الإدارية العليا، بحيث لها دور محدد في إدارة شؤون الدول، ولكن أيضا وزن اقتصادي، علمي وثقافي، والعواصم قد تجد واحدة مركزية في دول، وفي بعض الدول كالفيدرالية، نجد عواصم مستقلة على الفيدرالية مثل الكانتونات، والولايا ت الأمريكية...الخ

والعاصمة في الدول المركزية والموحدة تظهر بشكل أفضل منها في الدول الفيدرالية التي تنافسها عواصم لامركزية في اختصاصاتها الفيدرالية، كما أن العاصمة هي مصدر السلطات العمومية للدولة أو لمنطقة مستقلة، وهي تتميز بتمركز السلطات السياسية كالتنفيذية مثل رئاسة الجمهورية، أو القصر الملكي، وتشريعية مثل البرلمان أو قضائية مثل مجلس الدولة أو الهيئات الإدارية القضائية في فرنسا(la chacellerie) .

وينبغي الإشارة إلى أن تحديد العاصمة قد يكون نهائي وأحيانا يكون مؤقت خاصة أثناء الأزمات السياسية والأمنية، فيتم إنشاء عاصمة مؤقتا إلى جانب العاصمة المركزية التي تعجز عن تسيير شؤون أقاليمها للظروف التي ذكرناها،كقرار الحكومة الفرنسية بنقل إدارة العاصمة سنة 1940 من بوردو إلى جزيرة فيشي ببريطانيا لأسباب إدارية وأمنية[2].

[1] –Stéphane Rosière, Op.cit, p 173.

[2] –Stéphane Rosière, Op.cit, p 174-175.

وعادة ما يتم اختيار مساحة العواصم في المدن الكبرى للدول، حتى تتمكن من تسيير شؤون الأقاليم.

ب. **العواصم السياسية أو مراكز القرار الأخرى**: العواصم ليست فقط تلك الأقطاب السياسية الناشطة، وإنما أيضا هي عواصم اقتصادية، مدن بها أكبر المنظمات الدولية، أو بها **أقطاب ثقافية** كبيرة تلعب **أيضا دورا سياسي، وتؤثر على حياة المجتمع بكامله.**

1. **العواصم الاقتصادية هي تلك الأقطاب** المتواجدة في منطقة عمرانية داخل الدولة غير **تلك** التي توجد فيها العواصم الإدارية **أو السياسية، ونظرا** لأهميتها **فإن الدول عادة ما تضع عواصم مزدوجة، فالولايا ت المتحدة الأمريكية** بها **عاصمة سياسية فيدرالية وأخرى منافسة** لها **هي العاصمة الاقتصادية نيويورك مقابل واشنطن...** وفي سويسرا **نجد العاصمة السويسرية بورن تنافس العاصمة الاقتصادية زوريخ** أو المسماة بجنيف، ونجد في ايطاليا العاصمة السياسية **روما تنافسها العاصمة الاقتصادية ميلانو،** وفي البرازيل **بريزيليا تنافسها ساوباولو...**الخ.
2. **العواصم الدينية والثقافية وعواصم المنظمات الدولية هي** أيضا عواصم لها دور استراتيجي **مثلها مثل العواصم السياسية، وقد تكون** ذات طابع ديني، ثقافي، **كمدينة** القدس مثلا التي **تجمع عدة ديانات وثقافات هي: الإسلام اليهودية والمسيحية،** أو مكة المكرمة التي تعتبر **عاصمة الحج بالنسبة لكل المسلمين،** أو مدينة الفاتكان التي تعد عاصمة دينية في **ايطاليا** خاصة بالعالم المسيحي الكاثوليكي، **أو مسجد الأزهر** في القاهرة كعاصمة دينية و**مرجعية لمعظم المسلمين السنيين** في العالم. **أما العواصم مقر المنظمات الدولية، فهي تلك الأقطاب** التي تلعب دورا في تنظيم شؤون المنظمات الدولية أثناء الاجتماعات الرسمية **أو الندوات العلمية...**الخ، **ك**العاصمة نيويورك بالنسبة لمبنى **الأمم المتحدة، أو العاصمة فينا بالنسبة لمنظمة الأوبك أو العاصمة بروكسل بالنسبة لمقر الاتحاد الأوروبي...**الخ.

ثانيا: نماذج عن الدراسات الجيوبولتيكية:

ظهرت منظورات جديدة للجيوبولتيكا، حيث راح الجغرافيون السياسيون فيما بعد يطورون من الموضوعات التي تدرسها الجيوبولتيكا، من خلال إجراء البحوث في جغرافيا الموضوعات التقليدية في العلاقات الدولية.

فقد ركز مثلا الباحث نيجمان على دراسة الجغرافيا الديناميكية للحرب الباردة، في حين درس غرنت وأنو Grant et Agnew سنة 1966 جغرافيا التجارة، ودرس أيضا غرنت ونيجمان Nijman في 1979، مع هولدر Holdar سنة 1994 جيوبولتيكا المساعدات الخارجية [1].

كما وفرت دراسة دودز Dodds سنة 1997، للقارة المجهولة في منطقة القطب الجنوبي (أنتاركتيكا) إستبصارات جديدة في أقدم قضايا الجيوبولتيكا عهدا، في حين دمجت بعض موضوعات الإقتصاد السياسي في الجيوبولتيكا، وبخاصة موضوع الهيمنة من طرف أنو وتايلور سنة 1996 بوضعها علم جديد للاقتصاد السياسي الدولي، كما نجد فريق من الباحثين وقد طور "جيوبولتيكا نقدية" تستخدم التفسيرات "ما بعد البنيوية" للممارسات الجيوبولتيكية، ناهيك عن فرع الجيوبولتيكا الجغرافية[2].

وضمن هذه الفروع والدراسات، سنناقش مضمون نموذجين منها هما جغرافيا الانتخابات وجغرافيا الموارد المائية.

أ. **جغرافية الانتخابات**: لقد عرفت الجغرافية السياسية تطور في مناهج وأساليب البحث لديها نظرا للتعقيد الذي بات يشوب العلاقات الدولية والظواهر السياسية، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ولقد ظهرت فروع جديدة في دراسة الجغرافية السياسية المعاصرة، كجغرافية الصراع الدولي، السلام والأمن العالمي وكذا جغرافية الانتخابات التي نشأت في العقد الثاني من القرن 20 على يد الباحث الفرنسي سيجفريد دارسا لأول مرة نتائج الانتخابات الفرنسية على الخرائط الجغرافية، وقارن بينها وبين خرائط التوزيعات[3].

وتدرس جغرافية الانتخابات العوامل والمؤثرات الجغرافية وأثرها في سلوك الناخبين، وتحليل تصويتهم وتمثيله على خرائط مكانية ،لإظهار التباين الجغرافي والإقليمي لتلك النتائج التي تحددها مراكز القوى[4].

والجغرافية السياسية المرتبطة بدراسة الانتخابات وسلوكات الناخبين، ارتبطت بظهور الأنظمة لليبرالية الديمقراطية التي تتيح الفرصة في التمثيل النيابي والمشاركة للناخبين، ولكن يختلف الباحثين في مدى أهمية الجغرافية

---

[1] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 173.

[2] -Stéphane Rosière, Op.cit, p 174-175.

[3]- د. رياض الجميلي: جغرافية الانتخابات: محاضرات لدى كلية التربية جامعة كربلاء، ص1، نقلا عن: عبد الجليل عبد الفتاح: جغرافية الإنتخابات في اليمن أطروحة دكتوراه كلية الآداب، جامعة بغداد، 2002، ص2.

[4]- المرجع نفسه، ص 2، نقلا عن: فؤاد حمة خورشيد: جغرافية الانتخابات في الهند، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 46، 2000، ص 7.

الانتخابية، فالبعض يرى أنها تزيد في الفجوة بين المركز وأطرافه لأنها تدرس جغرافية التصويت، وجغرافية تأثير التصويت وكذا جغرافية التمثيل، في حين يرى البعض الآخر أن جغرافية الانتخابات لها دور إيديولوجي في توحيد أقاليم المركز والحفاظ على بقائه، بنقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية .[1]

ب. جغرافية الموارد المائية: هي فرع وعلم يدرس مكان تواجد المياه، مصدرها ومسارها، ونسبتها واستشراف الصور المستقبلية للكميات التي يمكن الحصول عليا في مختلف المناطق سواء من الأنهار، أو الأمطار، أو البحيرات، والبحار...الخ.

والاهتمام بدراسة الجغرافيين للماء يأتي من كونه عنصر أساسي للحياة، وأصبح ضمن الملفات والقضايا التي تطرح للنقاش وتهم الإنسانية جمعاء في إطار ما يسمى بالعجز المائي أو الفقر المائي، والذي كثيرا ما يؤدي إلى صراعات ونزاعات ذات رهانات جيوبولتيكية.

وما يزيد من أهمية هذا الفرع من الجغرافيا السياسية هو اهتمام المنظمات الدولية، خاصة الوكالات التابعة للأمم المتحدة بملف الماء، وهو ما تأكد في مؤتمر دوبلن سنة 1992، ومؤتمر ريودي جانيرو عام 1994 حيث تمت الإشارة إلى أن صحة الإنسان ورفاهه والأمن الغذائي والتنمية الصناعية والنظم الايكولوجية، معرضة كلها للخطر ما لم تتم إدارة الموارد المائية والأراضي بفعالية تزيد عما كانت عليه في الماضي[2]. والمياه في الطبيعة توجد على شكل بخار وسائل كالأنهار والبحار والمحيطات، أو على شكل صلب (في شكل جليد).

وتبلغ مساحة الكرة الأرضية إجمالا 510 مليون كلم مربع، توجد فيها كمية من المياه تقدر بـ 1455 مليون كلم مكعب، منها 1370 كلم مكعب موجودة في مساحة البحار والمحيطات أي: خارج اليابسة[3].

---

[1]- بيتر تايلور وكولن فانت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ج2، 2003، ص 40.

[2]- حسن أبو سمرود و حامد الخطيب: جغرافية الموارد المائية، ط1، عمان، دار صفان للنشر والتوزيع، 1999، ص 9.

[3]- حسن أبو سمرود و حامد الخطيب: المرجع السابق، ص 10.